حوار

نائب رئيس مجلس إدارة «عربي القابضة» ورئيس مجلس إدارة «صفاة للطاقة» في حوار شامل لـ «الأنباء»

البسام: انسداد قنوات التمويل أمام الشركات الوطنية جعلها خارج المنافسة في الحصول على مشاريع في خطة التنمية

حامد البسام

عمر راشد

لم يخف نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات عربي القابضة ورئيس مجلس إدارة شركة «صفاة طاقة» حامد البسام تخوفه من 2010 على أداء الشركات المحلية في المرحلة الراهنة حيث أوضح أن غياب التمويل عن الشركات هو الآفة التي ستخرج شركات من حلبة السباق في العمل الاقتصادي في ظل غياب حكومي واضح في العمل خلال المرحلة الماضية. البسام أوضح أن البنوك المحلية أغلقت السبل أمام القطاع الخاص للتطوير وكذلك شركات المقاولات بعد أن امتنعت عن قبول حوالات الحق كضمان للحصول على تمويل وكذلك أملاك الدولة ما يعني أن خطط التوسع للشركات باتت «محلك سر». معربا عن أسفه لغياب الحلول الحكومية الفعالة لنجدة شركات كويتية هي كل ثروة الكويت وأهلها الذين يتملكون 75٪ من تلك الشركات سواء كانت «مدرجة» أو «غير مدرجة». ولفت إلى أن هناك الكثير من الشركات تعاني من ضغوط سداد التزاماتها وغياب المشروعات التنموية القادرة على تحريك تلك المشروعات بشكل فعال لمواجهة تلك الالتزامات. مستدركا بان أحد البنوك المحلية أرسل إنذارا على يد محضر لحوالي 8 شركات «مدرجة وغير مدرجة» يطالبها بسداد التزاماتها قبل حلول موعدها وهو أمر بالغ الصعوبة في ظل تداعيات الأزمة المالية الراهنة. وبين البسام أن صدور قانون هيئة سوق المال أمر جيد غير أن استقلاليته أمر مطلوب ومهم للغاية. مستدركا بأن المطلوب هو اختيار شخصيات اقتصادية تتمتع بالكفاءة والخبرة والمهنية في العمل خلال المرحلة المقبلة.

واستدرك بالقول ان الشركات العاملة في السوق بحاجة أكثر من وقت مضى إلى السيولة قبل أن تفقد تلك الشركات وضعها وتهتز تحت وقع شح السيولة التي تعتبر أكثر المشكلات التي تواجه تلك الشركات. وتحدث البسام عن تطورات عمل مجموعة عربي القابضة بالقول إن ميزانيات الشركات التابعة لها يتم تدقيقها في المرحلة الراهنة وسوف يتم تجميعها في الشركة الأم. متوقعا أن تتأثر بيانات الشركة بخسائر طفيفة في 2009. وحول تطورات عمل صفاة طاقة. قال إن الشركة تملك الكثير من العمل للدخول في مشروعات وتوسعات جديدة في اليمن والسعودية. إلا أن التمويل يقف حجر عثرة أمامها للدخول في مثل تلك المشروعات. لافتا إلى ان الشركة لا تملك أي مصانع في الهند وإنما تسعى للتوسع داخل الأسواق الخارجية التي تعمل فيها. وفيما يلي التفاصيل:

كيف يمكن لشركات المقاولات أن تسدد التزاماتها في ظل غياب التمويل اللازم لمشروعاتها؟

في البداية نبدأ من تصريح محافظ «المركزي» بشأن «حوالات الحق» وتأثيره على الشركات؟

هي مشكلة حقيقية تواجه شركات القطاع الخاص بشكل عام وشركات المقاولات بشكل خاص وقد اعتدنا ولسنوات طويلة أن تكون حوالات الحق مضمونة من قبل البنوك المحلية خاصة إذا كانت لمشروعات حكومية ولا أعرف ما الذي تقدمه الشركات بعد عدم قبول الحوالات من قبل البنوك، خاصة أن الشركات ليس لديها سوى تلك الضمانات وبعض الأراضي المسجلة لدى أملاك الدولة وهي وإن كانت مملوكة للدولة إلا أن الشركات لها الحق في تحويل حق الاستغلال إلى شركات أخرى.

حوالات الحق

ذكرت أن البنوك كانت تقبل تلك الحوالات، أليس ذلك مناقضا لتصريحات «المركزي»؟

نعم، فالبنوك المحلية كانت تقبل هذا النوع من الحوالات قبل عامين تقريبا، ولكن عندما نتمعن في تصريح المحافظ، نجد أنه شدد على أن تلك الحوالات لا يتم قبولها للشركات التي تتعثر في السداد وليس على إطلاق الكلمة ومن هنا فإنه لابد من التمييز بين الضمانات التي تأتي من حوالات الحق وليس على الإطلاق بين الشركات والحكم في ذلك البنك المركزي وليس الشركات على أن الدفع يكون مضمونا إذا كانت تأتي من مشروعات حكومية حيث انها تقوم بتحصيل أموالها من الجهات الحكومية أولا والباقي يحول للشركات.

وهي أثرت كذلك على شركات المقاولات؟

نعم، فشركات المقاولات أكثر المتضررين من عدم اعتبار حوالات الحق ضمانا والوضع الاقتصادي حاليا «لا يسر عدو ولا حبيب» وإلى الآن لم تقم الحكومة بأي شيء خلال المرحلة الماضية ومنذ بداية الأزمة وهي لم تقم بأي شيء سوى قانون الاستقرار المالي الذي لم يطبق حتى الآن لأنه لا يلائم وضع الشركات العاملة.

وكيف تأثرت البورصة بتلك الأوضاع السلبية؟

لا شك تأثر سوق الكويت للأوراق المالية بشدة من تداعيات الأزمة المالية وتجاهل الحلول الحكومية والذي امتزج بنقص واضح في التشريعات الاقتصادية، حيث ان هناك الكثير من الشركات لاتزال تئن من شح السيولة لديها وفي الوقت نفسه نجد البنوك تتشدد في الإقراض ومنح الائتمان لها.

ولكن الحكومة قدمت خطة تنموية بكلفة 37 مليار دينار كفيلة بحلحلة الوضع؟

هذا أمر جيد، ولكننا لا نؤمن حاليا إلا من خلال ما يطبق، فلغة التسويف المحملة بحرف «السين» سادت الخطاب الحكومي خلال فترة ما بعد الأزمة.

تشدد الائتمان

هل هناك أمثلة واضحة على تأثر شركات المقاولات بتشدد الائتمان من البنوك؟

ليس هناك أبلغ من مستشفى الشيخ جابر كمثال بسبب تعنت البنوك في إعطاء تسهيلات، وأخذتها إحدى الشركات غير الكويتية التي استطاعت الحصول على تمويل من الخارج في غياب التسهيلات لتلك الشركات.

في اعتقادك أن الشركات الوطنية ستكون خارج الاستفادة من المشاريع التنموية؟

نعم، فمع تعنت البنوك المحلية في منح التسهيلات، ستكون الشركات الوطنية خارج الاستفادة من المشاريع التنموية في الخطة المرتقبة لحساب الشركات الأجنبية التي لديها الإمكانيات للحصول على التمويلات المطلوبة التي تمكنها من الاستفادة من المشاريع التنموية، خاصة إذا كان كل مشروع يحتاج إلى 3 كفالات بنكية.

كفالات بنكية

هل لنا التعرف على نوعية تلك الكفالات التي تحتاجها المشاريع؟

نعم، هناك كفالة إنجاز وهي التي تحتاجها لجنة المناقصات والكفالة الثانية بعد توقيع العقد والكفالة الثالثة هي ما تعرف بكفالة إنجاز ومن ثم أنت بحاجة إلى ما بين 22 و25٪ من قيمة المشروع وهنا إذا كانت البنوك لا تقوم بإعطاء التسهيلات فمن أين تعمل شركات المقاولات؟

وهناك دور مهم غائب للهيئة العامة للاستثمار لتنشيط السوق؟

نعم، فالهيئة العامة للاستثمار، وكما يقال، تتجه في الفترة المقبلة لتأسيس 10 شركات وهو أمر غريب وأرجو أن يكون غير صحيح فهناك شركات وطنية متدنية للغاية وأسهمها مغرية للشراء، فإذا كانت تفكر في هذا الأمر فهناك شركات تشغيلية جاهزة للشراء وتختبر الدخول لإنعاش الشركة وضخ الأموال فيها وإذا رأت أن الإدارة غير جيدة تستطيع تغييرها في المرحلة المقبلة وبعد فترة تتجه إلى أمور أخرى وأنا أستغرب لماذا لا تتجه؟

وما قولك في أن السوق له القدرة على تصحيح نفسه؟

هذا كلام «مأخوذ خيره» والدول الرأسمالية تخلت عن مبدأ الاقتصاد الحر وتدخلت بقوة لدعم تلك الشركات ومئات المليارات ضختها في السوق لإنعاش الاقتصاد لديها، وللأسف ليس لدى الحكومة خطة واضحة للعمل.

حتى القطاع الخاص فقد الثقة في الاقتصاد واتجه للخارج؟

نعم، فالحكومة تخلت عن القطاع الخاص الجيد بعدم وجود برنامج تحفيزي يخرج تلك الشركات من عثرتها والتي ستنعكس أوضاعها على الاقتصاد بشكل عام سواء على مستوى المؤسسات والهيئات الحكومية أو على مستوى الأفراد باعتبارهم مساهمين في تلك الشركات.

وكيف تقيم قانون هيئة سوق المال وتأثيره على السوق؟

لا شك أن نجاح الحكومة في تمرير القانون كان له أثر كبير في تحريك الأوضاع ونحن كنا ننتظر صدور القانون منذ 4 سنوات ويجب أن تكون هيئة مستقلة تمام الاستقلالية وأعضاؤها من رجال الاقتصاد ولديهم الخبرة والمعرفة والأمانة وتكون هذه الهيئة مستقلة استقلالا كاملا بعيدا عن وزارة التجارة ووزارة المالية وذلك لأن الهيئة ستكون خاضعة لهوى الوزير والضغوط التي تمارس عليه من الحكومة أو مجلس الأمة أو جهات أخرى، ومن ثم فإنني أدعو لتشكيل الهيئة من أفراد مستقلين لديهم الخبرة والأمانة والمهنية، وهيئة سوق المال إن لم تكن وفق هيئة مستقلة فهم لن يستطيعوا تنفيذ المطلوب وشرط أن تكون الهيئة ذات استقلالية كبيرة.

مجموعة عربي

هل تعرضت مجموعة عربي أو «صفاة للطاقة» لتعنت من قبل البنوك المحلية في منح الائتمان؟

نعم، فمنذ أسبوع تقريبا جاءتنا كتب من أحد البنوك المحلية بوجوب تسديد جميع الالتزامات للشركة والمتعلقة بالتسهيلات التي حصلنا عليها في السابق وقد أرسلت لحوالي 7 شركات، ومن هنا فإن الحكومة عليها أن تحل مشاكل الشركات أولا قبل البدء بالإعلان عن خطط تنموية للشركات والبنوك المحلية العاملة ومما يلفت النظر أن محامي البنك أرسل إنذارا لما يقارب 7 إلى 8 شركات وبالتالي لن يكون أمام الشركات مخرج لتحقيق أرباح.

هل لجأتم في مجموعة عربي لبنوك أجنبية للحصول على تمويل ائتماني؟

نعم، لجأت إحدى الشركات التابعة لمجموعة عربي القابضة لبنك أجنبي للحصول على تسهيل ائتماني، وهذا البنك هو «بي إن بي باريبا» وقد قام بزيادة التسهيلات بنسبة معينة بجانب قرض موجود على الشركة وهذا القرض موجه لشراء مواد خاصة بعمل الشركة وكذلك تطوير عملها.

ولكن أعلنت المجموعة منذ أيام عن الفوز بمناقصة قيمتها 5,7 ملايين دينار لصالح إحدى شركاتها التابعة؟

نعم، فزنا ولكن هذا الأمر كان قبل ظهور حوالات الحق والتشدد الذي أبدته البنوك بشأن عدم قبولها كضمان، وهناك بنوك محلية تساعد في هذا الأمر بناء على سمعة الشركة وبالإضافة إلى ذلك فإن طبيعة المناقصة لا تحمل أي مخاطر للأموال التي

«الساحل» تملك حوالي 22٪ في مجموعة «عربي القابضة»

أوضح حامد البسام في رده على سؤال لـ «الأنباء» عما إذا كانت هناك تغييرات في نسب ملاك «صفاة طاقة» أو مجموعة عربي القابضة خلال المرحلة المقبلة، فأجاب لا أعتقد أن يحدث تغيير للملكيات في شركة صفاة للطاقة وإنما هناك تغيير في ملكية شركة عربي القابضة حيث تملك شركة الساحل للتنمية والاستثمار حوالي 22٪ وذلك لإيمانهم بالشركة باعتبارها شركة تشغيلية ذات أداء قوي.

البسام أوضح أن الشركة لديها خطط توسعية تشغيلية والتي يلزمها التمويل من قبل البنوك التي تمتنع عنها لاعتبارات لا محل لها من الإعراب في فترة تتطلع الشركات إلى مزيد من السيولة لإخراجها من كبوتها الراهنة.

ولفت إلى أنه على الحكومة القيام بتنفيذ مشروعات تنموية تخرج الاقتصاد من ربكته الراهنة وتعيده إلى التوازن وبشكل ملموس بدلا من تبني مشروعات شعبوية تخرجه عن متطلبات المرحلة الراهنة.

يذكر أن موقع سوق الكويت للأوراق المالية الالكتروني يوضح على الصفحة الخاصة بالشركة أن محمد صقر المعوشرجي يمتلك في الشركة نسبة 44,4٪ وصندوق الساحل الاستثماري يمتلك 15,4٪ فيما تمتلك شركة الساحل للتنمية والاستثمار 9,5٪ وشركة الصفاة للاستثمار 5,06٪.

لا اندماجات متوقعة بين الشركات التابعة في مجموعة عربي القابضة ..وميزانيتها في 2009 «جيدة»

«صفاة طاقة» تتجه للتوسع في اليمن والسعودية وتركز في أعمالها التشغيلية وتتجه إلى تحقيق ربحية عن 2009

انتعاش الاقتصاد في 2010 يتوقف على التمويل وضخ السيولة في الشركات

أحد البنوك المحلية أرسل إنذاراً لتحصيل مديونياته من شركات قبل موعد استحقاقها

حامد البسام متحدثا للزميل عمر راشد

(سعود سالم)